الفهرس العام

لـ «مصطلح أهل الحديث»

* **الحديث النبوى** عند الإطلاق ينصرف إلى ما حدث به بعد النبوة من قوله وفعله وإقراره، هم غلطوا فى ظنهم أنه نهاهم عن التلقيح ٧-١١ جـ ١٨ .

* وقد يدخل فيها بعض إخباره قبل النبوة وبعض سيرته، وينتفع بهذه كثيراً ٩، ١٠ جـ ١٨ .

* كتب الحديث بما كان بعد النبوة أخص ٩، ١٠ جـ ١٨ .

* ما كان خبراً وجب تصديقه، وإن كان تشريعاً ٨، ١٠، ١١ جـ ١٨ .

* **حد الحديث الواحد** ما رواه الصاحب من الكلام المتصل بعضه ببعض ولو كان جملاً كثيرة، وما رواه أيضاً من جملة أو جملتين أو أكثر ١١-١٣ جـ ١٨ .

* إذا روى الصاحب كلاما فرغ منه، ثم روى كلاما آخر وفصل بينهما أو طال الفصل بينهما فحديثان ١٢ جـ ١٨ .

* وقد يسمى الحديث واحداً وإن اشتمل على قصص متعددة إذا حدث به الصحابى متصلاً بعضه ببعض ١٢ جـ ١٨ .

* قد يكون الحديث طويلاً وفرقه بعض الرواة ١٣ جـ ١٨ .

* الحديث الواحد ليس كالجملة الواحدة ولا كالسورة الواحدة... يشبه الآية الواحدة أو الآيات المتصل بعضها ببعض ١٢ جـ ١٨ .

انقسام الحديث إلى متواتر وغير متواتر

* **المتواتر** ما يفيد العلم وليس له عدد محصور، قد يحصل العلم بكثرة المخبرين وقد يحصل بصفاتهم، وقد يحصل بقرائن وقد يحصل بمجموع ذلك ٣٠، ٣١، ٤٢ جـ ١٨، ١٤٢، ١٤٣ جـ ٢٠ .

* هذا العلم يحصل فى القلب ضرورة كما يحصل الشبع ٣٠، ٣١جـ ٤، ٢٨، ٣١ جـ ١٨، ١٤٢، ١٤٣ جـ ٢٠ .

* من الناس من جعل له عدداً محصوراً ثم يفترق هؤلاء، فقيل: أكثر من أربعة، وقيل... إلخ ٣١ جـ ١٨ .

* من الناس من لا يسمى متواتراً إلا ما رواه عدد كثير يكون العلم حاصلاً بكثرة عددهم فقط، ويقولون: إن كل عدد أفاد العلم فى قضية أفاد مثل ذلك العدد العلم فى كل قضية ٣٠-٣٢ جـ ١٨ .

* التواتر نوعان: الأول: عند العامة، الثانى: عند الخاصة ٣٠-٣٢، ٤٢ جـ ١٨ .

* مما تواتر عند العامة والخاصة ٩، ١٠ جـ ١٩ .

* مما تواتر عند الخاصة من الأحاديث٤٢ جـ ١٨ .

* التواتر قسمان: الأول: لفظى، الثانى: معنوى ١٣، ٤٢ جـ ١٨ .

* كثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث ١٧٩، ١٨٠ جـ ١، ١٣، ٢٦ جـ ١٨ .

* وتواترت هذه الكتب عن هؤلاء الأئمة ٢٤ جـ١٨ .

* يبدع من نوع فيما تواترت به السنن ٢٦٠، ٢٦١ جـ٤ .

* **المشهور، والمستفيض** عند بعض الناس، وتقسيمهم الخبر إلى متواتر، ومشهور، وخبر واحد ٢٨، ٣٠، ٣١ جـ ١٨ .

* شهرة الأحاديث عند العامة لا توجب حجيتها ٢٤٥، ٢٤٦ جـ ٦ .

* **الغريب** ما ينفرد به واحد، وقد يكون غريب

المتن، وقد يكون غريب الإسناد، وقد يكون غريباً من وجه ١٧، ١٨، ٢٥، ١٤٠، ١٤١جـ ١٨ .

* من أمثلة الغريب فى الصحيح: «إنما الأعمال...»، «نهى عن بيع الولاء..» ١٣٩-١٤١جـ ١٨ .

* من الغريب ما هو صحيح، وغالبها غير صحيح ٢٥، ٣٠، ٣١ جـ ١٨ .

ما يفيد العلم ويجزم بأنه صدق

* إذا تواتر لفظه أو معناه أو تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، أو تلقاه بالقبول أهل العلم بالحديث ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ٣٠، ٣١ جـ ١٨ .

* أكثر متون الصحيحين مما يعلم علماء الحديث علماً قطعياً، أن الرسول قاله تارة ... إلخ ٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٨٨ جـ ١٣، ٢٦، ٣٠، ١١١ جـ ١٨، ١٤٢، ١٤٣جـ ٢٠ .

* خبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء ١١، ١٢ جـ ١٨ .

* وإذا حفت به قرائن تفيد العلم، من أنكر إفادته العلم ١٨٨، ١٨٩جـ ١٣، ١٩، ٢٦جـ ١٨، ١٤٢ جـ ٢٠ .

* إذا صححه بعض علماء الحديث وخالفهم آخرون فى تصحيحه فلا يجزم بصدقه إلا بدليل ١٣، ١٤ جـ ١٨ .

* قطعى الدلالة يجب اعتقاد موجبه علماً وعملاً، ويجب العمل بظنى الدلالة فى الأحكام الشرعية، وكذلك الوعيد ١٤٢-١٤٩ جـ ٢٠ .

* ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم لأهل الإجماع ٣١، ٣٢ جـ ١٨ .

* يعتبر فى الإجماع على صدق الحديث وصحته بأهل العلم بالحديث ١١، ١٢جـ ١، ١٨٩جـ ١٣، ٤، ١٦جـ ١٨، ١٤٢، ١٤٣ جـ ٢٠ .

انقسام الحديث فى اصطلاح الترمذى ومن قبله

* الحديث فى عرف أحمد ومن قبله ينقسم إلى: (أ) صحيح (ب) ضعيف، كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف، الضعيف عندهم نوعان: الأول: ضعيف لا يحتج به، وهو الضعيف فى اصطلاح الترمذى. الثانى: ضعيف يحتج به، وهو الحسن فى اصطلاح الترمذى ١٨٠، ١٨١ جـ ١، ١٨، ١٤١جـ ١٨ .

* من أمثلة الضعيف فى اصطلاح من قبل الترمذى حديث عمرو بن شعيب، إبراهيم الهجرى ١١ جـ ١٧، ١٤١ جـ ١٨ .

* **الترمذى** أول من عُرف أنه قسم الحديث إلى ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف ١٨٠، ١٨١ جـ ١، ١٦، ١٧، ١٤٠ جـ ١٨

* **الصحيح** الذى عرفت عدالة ناقليه وضبطهم، من تقبل روايته مطلقاً ١٦، ١٧، ٢٩ جـ ١٨ .

* مثل شعبة ومالك والثورى ويحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدى فى غاية الإتقان والحفظ بخلاف من دونهم ١٨ ، ١٩ جـ ١٨ .

* **الحسن** فى اصطلاحه ما تعددت طرقه، ولم يكن فيهم متهم بالكذب، ولم يكن شاذاً، سبب نزوله عن درجة الصحيح ١٨٠، ١٨١جـ ١، ١٦، ١٧، ٢٥، ١٤١ جـ ١٨ .

* **الضعيف** فى اصطلاحه الذى عرف أنه متهم بالكذب ردىء الحفظ ١٦، ١٧، ٢٧جـ ١٨ .

* من أنكر على الترمذى قوله: **حسن غريب**، فلم يعرف مراده فى كثير مما قاله، قد يعنى أنه غريب من ذلك الطريق، ولكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن ١٦-١٨، ٢٥ جـ١٨.

* إذا قال: **صحيح حسن غريب** قد يكون؛ لأنه روى بإسناد صحيح غريب، ثم روى عن الراوى الأصلى بطريق صحيح وطريق آخر ٢٥، ٢٦ جـ ١٨ .

* قد ينازعه غيره فى بعض ما يصححه، كما ينازعونه فى بعض ما يضعفه أو يحسنه، مما ضعفه وصححه ١٧، ١٨، ٢٥ جـ ١٨ .

* **الصحيح أنواع**: الأول: ما تواتر لفظه. الثانى: ما تواتر معناه، الثالث: ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به. الرابع: ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث؛ كجمهور أحاديث البخارى ومسلم ٣٨٢ جـ١٠، ١٣، ١٤ جـ ١٨ .

* قد يسمى صحيحا ما يصححه بعض علماء أهل الحديث وآخرون يخالفونهم فى تصحيحه ١٣-١٥ جـ ١٨ .

* ألفاظ رواها مسلم ونوزع فى صحتها ١٣-١٥ جـ١٨ .

* والبخارى نوزع فى صحة ثلاثة أحاديث، والصواب معه١٤، ١٥ جـ ١٨ .

تصحيح الأئمة

* تصحيح البخارى أبلغ من تصحيح مسلم، وتصحيح مسلم أبلغ من تصحيح أبى حاتم والترمذى والدارقطنى وابن خزيمة وابن منده وصاحب المختارة وأمثالهم، وهؤلاء أبلغ من تصحيح الحاكم، أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم، وإن كان غالب ما يصححه صحيحاً، تحسين الترمذى أحياناً يكون مثل تصحيح الحاكم أو أرجح ١٥٠، ١٥١جـ١٠، ٢٤٩ جـ٢٢ .

* ينفرد مسلم بألفاظ يعرض عنها البخارى وقد يكون الصواب مع مسلم، وهذا يكون أكثر إذا نازعه غير البخارى كـ«إنما جعل الإمام ليؤتم به» ١٥، ١٦ جـ ١٨ .

* قد يكون التصحيح والترجيح من مسائل الاجتهاد ١٦، ١٧ جـ٢٠ .

* **شرط البخارى ومسلم** لكل منهما رجال يختص بهم، وقد يشتركان فى رجال آخرين، الذين اتفقا عليهم، عليهم مدار الحديث المتفق عليه، قد يروى أحدهم عن رجل فى المتابعات والشواهد دون الأصل، وقد يروى عنه ما عرف من طريق غيره ولا يروى ما انفرد به، وقد يترك من حديث الثقة ما يعلم أنه أخطأ فيه ٢٧ جـ ١٨ .

* **شرط أحمد** فى مسنده أجود من **شرط أبى داود** فى سننه ١٧٩، ١٨٠ جـ١ .

* حديث أهل المدينة أصح الأحاديث، ثم أحاديث أهل البصرة، أحاديث أهل الشام دون ذلك ١٧٤، ١٧٥ جـ٢٠ .

* **شرط أبى حاتم** ١٩٥ جـ٢٤ .

* زيادة الثقة مقبولة مع تكافؤ المحدثين، وأما مع زيادة عدد من لم يزد فقد اختلف فيها أولونا وفيه نظر. إذا تعارضتا سقطت رواية الأقل بلا ريب، صفة زيادة الثقة ١٦، ١٧ جـ١٨، ٣٣٤، ٣٣٥ جـ٢١ .

* **المرسل**، وهل يدخل فيه ما أرسله غير التابعى، وعلته، وهل يدخل فيه **المنقطع**؟ وهل يسمى

كل مرسل منقطعاً ٢٥ جـ ١٨ .

* حكم المراسيل إذا تعددت طرقها وخلت عن المواطأة، إيضاح ذلك بأمثلة ١٨٥-١٨٩ جـ١٣ .

* يقع التواطؤ على المقالات وجحد الضروريات بخلاف الاتفاق على الكذب من غير مواطأة ولا اتفاق ١٦٩ جـ٥ .

* **إذا تعارض خبران**؛ أحدهما مسند ثابت والآخر مرسل ٦٤، ٦٥ جـ١٣ .

* **الجمع** بين حديث غسل المنى وحديث فركه ٣٣٣، ٣٣٤ جـ٢١ .

* اشترطت العدالة والحفظ والتيقظ فى الراوى لنأمن **السهو** والكذب ٢٨، ٢٩ جـ ١٨ .

* قد يغلط الثقة الصدوق. وقد يصدق الكاذب، بأى شىء يستدل عليه ١٨٩، ١٩٠ جـ١٣ .

* **الضعيف** الذى رواه من لم يعلم صدقه؛ إما لسوء حفظه أو لاتهامه ٣٨٢ جـ١٠ .

* يختلف قبول روايته باختلاف القرائن ٣٢ جـ١٨ .

* **الغلط** لا يسلم منه أكثر الناس ١٤٧ جـ١٠ .

* **الزيادة والنقص** كم من حديث صحيح الاتصال ثم يقع فى إسناده الزيادة والنقصان ٣٢ جـ١٨ .

* قول أحمد: لو تركنا **الرواية عن القدرية** لتركناها عن أكثر أهل البصرة ١١٨-١٢٠ جـ ٢٨ .

* **الرواية عن الشيعة** لا يروى البخارى ومسلم أحاديث علىّ إلا عن أهل بيته ٢١، ٢٢ جـ١٨ .

* **أسباب السهو** سبعة ٢٨ جـ ١٨ .

* **الأحاديث المنكرة** كثيراً ما تروى فى الفضائل والمناقب ١٧٩، ١٨٠ جـ١ .

* قد يكتب المحدث الحديث الضعيف للاعتبار والاستشهاد به ١٨٩ جـ١٣، ١٨، ١٩ جـ١٨ .

* **تعدد الطرق** وكثرتها يقوى بعضها بعضاً ولو كان الرواة ٢٤٢ جـ٦. ١٨، ١٩ جـ١٨ .

* **من الضعفاء** ١٨١جـ ١، ٣٨٢جـ ١٠، ١٨، ١٩جـ ١٨ .

رواية الأحاديث الضعيفة

* لا يجوز أن يعتمد فى الشريعة على الأحاديث الضعيفة التى ليست صحيحة ولا حسنة ١٧٩، ١٨٠جـ ١ .

* أحمد وغيره جوزوا أن يروى فى **فضائل الأعمال** ما لم يعلم أنه ثابت إذا لم يعلم أنه كذب ١٧٩، ١٨٠ جـ١، ١١١، ١١٢ جـ١٥ .

* قول أحمد: ضعيف الحديث خير من الرأى ٣٣ جـ ١٨ .

* من نقل عن أحمد أنه يحتج بالحديث الضعيف الذى ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه ١٧٩، ١٨٠ جـ١ .

* سبب تسهيلهم فى أحاديث الترغيب والترهيب دون أحاديث الأحكام، وقول أحمد ٤٠، ٤١، ٤٦، ١٤٧جـ ١٨، ١٤٤- ١٤٩جـ٢٠ .

* قولهم: يعمل بالحديث الضعيف فى فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذى لا يحتج به ١٧٩، ١٨٠ جـ١، ٤٠، ٤١ جـ ١٨ .

* إذا تضمنت أحاديث الفضائل الضعيفة تقديراً وتحديداً؛ مثل صلاة فى وقت معين بقراءة

معينة، أو على صفة معينة لم يجز ٤٠، ٤١ جـ ١٨.

* مرادهم أن يكون العمل مما ثبت أنه مما يحبه الله أو مما يكرهه بنص أو إجماع، فروى فى تقدير الثواب والعقاب وأنواعه، اعتقاد موجبه وهو مقادير الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعى٢٣٣، ٢٣٤ جـ١٠، ٤٠، ٤١جـ١٨.

* قد ينتقل أقوام إلى خير مما كانوا عليه بسماع الأحاديث الضعيفة ٥٤، ٥٥ جـ١٣.

* الترهيب والترغيب بالإسرائيليات والمنامات وكلمات السلف والعلماء ووقائع العلماء ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرده إثبات حكم شرعى أو استحابة ولا غيره ١٨، ١٨٣-١٨٥ جـ ١، ٤٠، ٤١ جـ ١٨.

* **الموضوع** الذى قامت الأدلة على كذبه ٣٨٢ جـ١٠.

* **تعمد الكذب** له أسباب خمسة ٢٨، ٢٩ جـ١٨.

* من عرف منه أنه يتعمد الكذب فمنهم من لا يروى عنه شيئاً، هذه طريقة أحمد وغيره... **الكلبى** ١٨، ١٩ جـ ١٨.

* ومن العلماء من يسمع حديثه ويقول: إنه يميز بين ما يكذبه وبين ما لا يكذبه ١٨، ١٩ جـ١٨.

* من علم أنه كذب موضوع لم يجز الالتفات إليه ٤٠ جـ ١٨.

* من الموضوعات فى الصفات والتصوف وغيرهما ١٨٤ - ١٨٨جـ ١، ٨٨ جـ ٤، ٣٨٠ - ٣٨٢ جـ ١٠، ٢١٢ - ٢١٥ جـ ٢٢.

* كثرة الكذب فى الرواية نشأت عن الكوفة فى زمن التابعين، ولم يكن فى أهل بلد أكثر منه فيهم ٢٠٧، ٢٠٨ جـ١٠، ١٧٤ جـ٢٠.

* الرافضة كذبوا أحاديث كثيرة فراج كثير منها على أهل السنة، وروى خلق كثير منها أحاديث حتى عسر تمييز الصدق من الكذب على أكثر الناس ١٧٤، ١٧٥ جـ ٦.

* يذكر مالك وغيره من أهل المدينة أنهم لم يكونوا يحتجون بعامة أحاديث أهل العراق؛ لأنهم لم يكونوا يميزون بين الصادق والكاذب، فأما إذا علموا صدق الحديث فإنهم يحتجون به، كما روى مالك عن أيوب السختيانى ١٦٩ جـ٢٠.

* علماء الحديث كشعبة ويحيى بن سعيد وأصحاب الصحيح والسنن كانوا يميزون بين الثقات الحفاظ وغيرهم من أهل الكوفة والبصرة، من ثقات أهل الكوفة ١٧٥ جـ٢٠.

* أهل الشام لم يكن فيهم كثير كاذب ولا أئمة كبار فى الحديث والقراءة ٢٠٩، ٢١٠ جـ١٠.

* الصحابة لم يعرف فيهم من تعمد الكذب على رسول الله، وكذلك التابعون من أهل مكة والمدينة والشام والبصرة مثل... وقد عرف الكذب بعد هؤلاء فى طوائف ١٧٨، ١٧٩ جـ١، ١٨٧، ١٨٨جـ ١٣، ١٧٩، ١٨٠جـ٢٣.

* الموضوع فى اصطلاح ابن الجوزى وأبى العلاء الهمدانى ١٧٨-١٨٠ جـ١.

* قد يروى أئمة فى الفقه والتصوف أو الحديث المكذوب تارة.. وتارة ... روايتها مع بيان كذبها جائز «من حدث عنى حديثا وهو يعلم أنه كذب...» ٢٣، ٣٨١، ٣٨٢ جـ ١٠.

* من المؤلفات التى اشتملت على الصحيح والضعيف والموضوع كثيراً كتب الرقاق

والتصوف والتفسير والفضائل، ومنها. . . . ومن مصنفيها ١٨٥-١٨٧ جـ ١، ٣٨١، ٣٨٢ جـ ١٠، ٣١٤، ٣١٥ جـ١١.

* **الصحابى** من رأى النبى مؤمناً به، الصحبة جنس تحته أنواع ٢٨٤جـ ٤، ١٦٥ جـ٢٠.

* من أعلام الرواة من الصحابة والتابعين وطبقاتهم ١٨٧، ١٨٨ جـ١٣.

* أبو هريرة سبب كونه أحفظ الصحابة، فقهه، قول عائشة وعمر فيه، لدغ الحية لمن طعن فيه ٥٩، ٦٠، ٣٢٥ - ٣٣٠جـ ٤، ١٣٦، ١٣٧ جـ ١٣.

* أيما أكثر حديثاً هو أو عبد الله بن عمرو ٨، ٩ جـ ١٨.

* **ابن مسعود** ، وروايته ٣٢٣، ٣٢٤ جـ٤.

* **مجاهد**، ورواية ابن أبى نجيح عنه ٢٢٠، ٢٢١ جـ١٧.

* «**العالى والنازل**» ٢٤ جـ ١٨.

صيـغ الأداء

* متى يسوغ أن يقول: حدثنا، أو حدثنى، أو سمعت، أو حدث وأنا أسمع؟ وإذا سمعه يتكلم بالحديث فهل يجوز أن يقول: حدثنا إلخ؟ ٢٠ جـ ١٨.

* لم يكن الصحابة يلتزمون لفظ الشهادة فى التحديث والإقرار ١٠٠، ١٠١ جـ١٤.

* العرض، وهل هو أرجح من السماع وهل يسوغ فيه حدثنا وأخبرنا؟ ٢١ جـ ١٨.

* « المناولة » و« المكاتبة »وأيهما أرجـح ٢٣ جـ١٨.

* «الإجازة» ٢٣، ٢٤ جـ١٨.

أهل الحديث

* ما يعنى المؤلف بأهل الحديث إذا أطلق هذه العبارة ٢١٦ جـ٣، ٦٠ جـ ٤.

* امتداح أهل الحديث نقلته ونقاده، وقول الشافعى فيهم، واستجابة دعاء النبى لهم ٩-١٣ جـ١، ٢١٢-٢١٦ جـ٢٢.

* لهم من تضعيف الأجر ما ليس لغيرهم ٨٦، ٨٧ جـ٤ .

* أهل الحديث يشاركون كل طائفة فيما يتحلون به من صفات الكمال ويمتازون عنهم١١ جـ ٤.

* **أئمة أهل الحديث** خرجوا من الأمصار الخمسة، وأثبتهم أهل المدينة وأهل البصرة ٢٠٩، ٢١٠ جـ١٠.

* من أئمة الحديث الذين يحتجون به ويبنون عليهم دينهم ١٥٣جـ١٠ .

* الفرق بين نقل أهل الحديث ونقل أهل الأخبار وأهل الأهواء ٢٥٢ جـ٢٧.

* بعض المتأخرين من أهل الحديث قد يحتجون بأحاديث موضوعة، ويذكرون من القرآن والحديث ما لا يفهمون معناه لكنهم بالنسبة إلى غيرهم فى ذلك كالمسلمين إلى بقية الملل ٣٣-٣٨ جـ ١٨.

* قد يقرب من أهل الكلام وأهل التصوف بعض أهل الحديث تارة بمعارضة السنن بالعقل وتارة بعزل العقل عن محل ولايته ٢١٠، ٢١١جـ٣.

* سبب استجهال أهل الكلام ونحوهم لأهل الحديث ٣٣ جـ ١٨.

* من فضائل مالك، الحديث فى فضله

١٧٧-١٨٠ جـ٢٠.

* من فقهاء الحديث **الشافعى وأحمد** ١٢٥، ١٢٦ جـ٢٥ .

* **البخارى، الدارمى، أبو داود** ١٨٣جـ ١، ٩ جـ٢، ١٧٦ - ١٧٨جـ ٢٠.

علل الحديث

* يكون الحديث إسناده فى الظاهر جيد ١٨٨، ١٨٩ جـ ١٣، ١٤، ١٥، ٢٧، ٤٤ جـ ١٨.

* الرجل قد يكون حافظاً لما يرويه عن شيخ غير حافظ لما يرويه عن آخر ١٩٤، ١٩٥ جـ١.

* أمثلة ما فيه **علة فى البخارى ومسلم** وبيان وجهها ١٨٩ جـ١٣، ٤٣ جـ ١٨.

* «إنها ركس» ١٧، ١٨ جـ ١٨.

* البخارى أعرف بالحديث وعلله، وأفقه فى معانيه من مسلم ١٣٢ جـ١٧، ١٥ جـ ١٨.

* **أعلم الناس** بهذا الفن... وفيه مصنفات ١٨٦، ١٨٧ جـ١ ، ١٤، ١٥ جـ ١٨.

* **الكامل** فى أسماء الرجال لابن مهدى لم يصنف فى فنه مثله ١٩٣ جـ١.

* يشترط فى المتكلم فى شخص حسن النية ١٣٣ جـ ٢٨ .

* إذا كان الجارح والمعدل من الأئمة لم يقبل الجرح إلا مفسراً فيكون التعديل مقدماً على الجرح المطلق ١٥٦جـ٢٤.

كتب الحديث ومبدأ تصنيفها

* كان النبى قد نهاهم عن كتابة غير القرآن ثم نسخ ذلك ١٧٧ ، ١٧٨ جـ٢٠، ١٨١ جـ٢١.

* أول من صنف ابن جريج شيئاً فى التفسير وشيئاً فى الأموات، ثم صنف ابن أبى عروبة وحماد بن سلمة ومعمر وأمثالهم ما فى الباب عن النبى والصحابة والتابعين، ثم صنف بعد عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب ١٧٧، ١٧٨ جـ٢٠.

* **الموطأ** صنف على هذه الطريقة، وفضله الشافعى باعتبارها ٢٠٩، ٢١٠جـ ١٠، ٤٥ جـ ١٨، ١٧٧، ١٧٨جـ ٢٠، ٤٨جـ ٣٠.

* ما اشتمل عليه، وما قصد بترتيبه وذكر الآثار وما أنكر عليه ١٧٩-١٨١، ٢٠٤ جـ٢٠.

* **تفضيل صحيح البخارى ومسلم** على الموطأ ١٧٦-١٧٨ جـ٢٠.

* ما فى البخارى متن يعرف أنه غلط على الصاحب، لكن فى بعض ألفاظ الحديث ما هو غلط، وقد بين فى صحيحه ما يبين غلط ذلك الراوى، وفيه عن بعض الصحابة ما يقال: إنه غلط ١٨٣جـ ١، ٣٧٣جـ ١٠، ٤٤جـ ١٨.

* من رجح صحيح مسلم فلأجل... ومن زعم إلخ ١٧٦، ١٧٧ جـ٢٠.

* مسلم فيه ألفاظ عرف أنها غلط ٤٤ جـ ١٨.

* جمهور ما أنكر على البخارى يكون قوله فيه راجحاً بخلاف مسلم ١٨٣، ١٨٤ جـ١.

* أصح كتب الحديث البخارى، ثم مسلم، وما جمع بينهما كالحميدى والإشبيلى، وبعد ذلك السنن سنن أبى داود، والنسائى، جامع الترمذى، المسانيد: مسند الشافعى، مسند أحمد ٤٥ جـ ١٨.

* كتب أحمد الأحاديث والآثار المأثورة عن الصحابة والتابعين وعلى ذلك يعتمد ٢١٠ جـ١٠.

* مؤلفات أحمد لا يذكر فيها ما هو معروف بالوضع بل قد يقع فيها ما هو ضعيف بسوء حفظ ناقله، وكذلك الأحاديث المرفوعة، كما ليس ذلك فى مسنده، لكن فيه ما يعرف أنه غلط فيه رواته ١٧٨جـ ١، ٤٧ جـ١٨.

* نزه أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروى عنهم أهل السنن، شرط أحمد فى مسنده أجود من شرط أبى داود فى سننه ١٧٨-١٨٠ جـ١.

* كتاب الدارقطنى قصد فيه غرائب السنن يروى فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره ٩٤، ٩٥ جـ ٢٧.

* اعتماد أحمد والثورى والشافعى على رواية مجاهد، قول من قال: لا تصح رواية ابن أبى نجيح عن مجاهد ٢٢٠ جـ١٧.

* كتاب الحلية لأبى نعيم من أجود الكتب المصنفة من أخبار الزهاد والمنقول فيه أصح من المنقول فى... وكتاب أحمد فى الزهد وابن المبارك أصح نقلاً من الحلية، هذه الكتب ونحوها لابد فيها من أحاديث ضعيفة بل باطلة ٤٣، ٤٤ جـ١٨.

* مؤلفات اشتملت على أحاديث ضعيفة وحكايات ضعيفة بل باطلة وهى دون كتاب الحلية: مصنفات أبى عبد الرحمن السلمى، رسالة القشيرى، مناقب الأبرار ٣٨١، ٣٨٢ جـ ١٠، ٤٣ جـ ١٨.

* وكتب أخرى اشتملت على الصحيح والضعيف والموضوع ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ١٨٦ جـ١.

* وكتب لا تروى بالإسناد وهى دون تلك الطبقات ١٨٦، ١٨٧ جـ١.

* صفوة الصفوة مثل كتاب الحلية والغالب عليها الصحة ٤٣ جـ ١٨.

* أبو الفرج صنف كتاباً فى امتحان السنى من البدعى وزاد فيه بعض غلاة المثبتة أشياء ٨٨، ٨٩ جـ٤.

* البيهقى والطحاوى وطريقتهما فى التصنيف ٨٥، ٨٦ جـ٢٤.

* ومن الذين خلطوا التصوف بالحديث والكلام ككتب الحارث المحاسبى وأبى الحسن بن سالم وأبى سعيد الأعرابى وأبى طالب المكى ٢٠٩ جـ١٠.

* لا يمكن لواحد من الأمة الإحاطة بحديث الرسول حتى الخلفاء، أمثلة ١٣٠-١٣٣ جـ٢٠.

* الذين سبقوا تدوين هذه السنن كانوا أعلم بها ممن بعدهم ١٣٢، ١٣٣ جـ٢٠.

* دواوين الإسلام التى يعتمد عليها ١٧٨ جـ١، ٢٣٤، ٢٣٥ جـ٣.

* أئمة المصنفين فى العلم يبتدئون بأصل العلم والإيمان: بصفة نزول الوحى، ثم الإقرار بما جاء به، ثم بمعرفة ما جاء به ٩جـ٢.

* الألفاظ الغريبة فى الحديث إذا عرف تفسيرها

من جهة النبى ﷺ لم يحتج إلى الاستدلال بأقوال أهـل اللغـة ولا غيرهـم ٧٥، ٧٦ جـ ٥، ٢٨٦ - ٢٨٩ جـ ٧، ١٨ جـ ١٣.

* حكم تفريق الحديث الواحد ١٤ جـ ١٨.

* وفاة الأئمة الأربعة ١٧٦ جـ ٢٠.

فضل كتابة الحديث

* كتابة القرآن والأحاديث الثابتة من أعظم القرب، وكذلك إذا كتبها لبيعها « إن الله يدخـل بالسهم الواحـد ثلاثـة...» ٢٠٨ جـ ١٣، ٤٥ جـ ١٨.